

باكستان: ينبغي على الرئيس الجديد معالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان

فيما يستعد آصف علي زرداري، الرئيس المنتخب حديثاً لباكستان، لأداء يمين تسلُّم منصبه، دعت منظمة العفو الدولية إلى اتخاذ أربع خطوات للمباشرة بعكس سجل البلاد على صعيد حقوق الإنسان.

وحثته المنظمة هو وحكومة حزبه على:

* كشف مصير المئات من ضحايا 'الاختفاء القسري'

* إعادة جميع القضاة الذين عزلهم الرئيس السابق برويز مشرف بصورة غير قانونية من مناصبهم في نوفمبر/تشرين الثاني

2007

* تخفيف أحكام الإعدام الصادرة على أكثر من 7,000 شخص ينتظرون حالياً تنفيذ حكم الإعدام فيهم

* حماية أرواح المدنيين في المناطق القبلية بباكستان

ودعت الحكومة إلى عدم تأخير تنفيذ تعهدها بمعالجة الوضع المزري للعديد من عائلات 'المختفين' بإعداد قائمة بأسماء جميع المعتقلين لدى الحكومة ونشرها على الملأ.

وقالت المنظمة إن وضع حقوق الإنسان سيظل كئيباً في باكستان بدون وجود سلطة قضائية فعالة ومستقلة.

كذلك ذكّرت منظمة العفو الدولية الرئيس الجديد بالالتزام العلني الذي قدمه حزبه ورئيس الوزراء لتخفيف أحكام الإعدام عن جميع الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم – ما يشكل أكبر عملية جماعية لتخفيف أحكام الإعدام في العصر الحديث. وسيُشكل ذلك أول خطوة باتجاه الوقف العام لتنفيذ عقوبة الإعدام، على أن يكون الهدف النهائي هو إلغائها.

وأخيراً، تقر منظمة العفو الدولية بالبواعث الأمنية المشروعة للحكومة الباكستانية في المناطق القبلية بباكستان، لكنها تحيب بالرئيس الجديد جعل حماية أرواح المدنيين هدفاً لعمليات قوات الأمن فيها. فعمليات قوات الأمن وأنشطة المتشددين أسفرت عن تهجير داخلي جماعي لمئات الآلاف من الأشخاص، إضافة إلى إزهاق أرواح العديد من المدنيين.

خلفية

لقد أذنت الانتخابات الرئاسية التي جرت في 6 سبتمبر/أيلول بإنجاز عملية قيام برلمان منتخب في باكستان.

وقد استقال برويز مشرف في 18 أغسطس/آب عندما هددت الحكومة المنتخبة حديثاً في باكستان باتخاذ إجراءات لمحاکمته. وانتُخب آصف علي زرداري رئيساً جديداً من جانب أعضاء البرلمان الوطني الجديد وأربعة برلمانات إقليمية تشكل الهيئة الناخبة بالنسبة لانتخاب الرئيس. والسيد زرداري هو أرملة رئيسة الوزراء السابقة بنزير بوتو التي اغتيلت في 7 ديسمبر/كانون الأول 2007. وقد أصبح رئيساً لحزب الشعب الباكستاني عقب وفاتها.